موقف نواب لواء كربلاء من شؤون الصحة

خلال العهد الملكي (١٩٢٥-١٩٥٨)م

المدرس الدكتور

محمد راضي آل كَعيد الشمري

كلية الآداب-جامعة الكوفة

الملخَّص

احتل الجانب الصحي أهمية بالغة من لدن نواب لواء كربلاء كونه على صلة مباشرة بحياة الناس، لأنه يعد مقياسا حقيقيا لقياس مدى تطور أو تأخر البلدان، ولارتباطه بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها.

لقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على موقف نواب كربلاء من الأوضاع الصحية في لواء كربلاء في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ والمقترحات التي قدموها إلى الحكومات للنهوض بالواقع الصحي لمعالجة تلك الأمراض وغيرها.

تبين لنا في نهاية البحث ان الأوضاع الصحية في لواء كربلاء شغلت مساحة واسعة من اهتمامات نواب اللواء منذ انعقاد المجلس النيابي في دورته الانتخابية الأولى عام ١٩٢٥م وحتى عام ١٩٥٨م، إذ كان لهم نشاطٌ واضحٌ في جلساته حين تتضمن أعمال الجلسة مناقشة الواقع الصحي في العراق، فعندها تنصب أغلب جهود نواب كربلاء على مناقشة السبل الكفيلة برفع مستوى الواقع الصحي في اللواء وتذليل العقبات التي تقف عائقاً أمام الارتقاء بالخدمات الصحية إلى المستوى المطلوب.

The Attitude of the deputies of the Karbala Brigade from the health affairs during the monarchy of 1925-1958

Dr. Mohammed Radhi Al - Shammari

Faculty of Arts - University of Kufa

Abstract

The health aspect is of great importance to Karbala deputies because it is directly related to the lives of people because it is a real measure of the extent of development or delay of countries and its relation to political, economic and social conditions

This study is intended to shed light on the position of the Karbala deputies on the health situation in the Karbala Brigade in the 1925/1958 royal covenant and on the proposals, they submitted to the governments to promote the health reality to deal with these diseases and others.

At the end of the research, we found that the health conditions in the Karbala Brigade occupied a large area of interest of the Brigade deputies since the parliamentary council held its first electoral session in 1925 and until 1958, as they had a clear activity in its sessions when the session included discussing the health reality in Iraq.

Most of the efforts of the Karbala deputies to discuss ways to raise the level of health in the brigade and overcome the obstacles that hinder the upgrading of health services to the level required.

المقدمة

يعد الجانب الصحي مهماً كونه على صلة مباشرة بحياة الناس، ولارتباطه بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية يؤثر فيها وتتأثر به، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الاضواء على (موقف نواب كربلاء من شؤون الصحة خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨) لمعرفة الوضع الصحي في لواء كربلاء والى الأسباب الوضعية والادارية لتدهوره. والى مدى استجابة الحكومات للمقترحات التي طرحها النواب للنهوض بالواقع الصحي المتردي في لواء كربلاء. وفي شان الصحة العامة في البلاد قدم النواب مقترحات عدة لتحصينها من الامراض السارية والوافدة عن طريق حملات التلقيح وانشاء مستشفيات العزل الصحي لمعالجة تلك الامراض كمرض السل والملاريا وغيرهما.

فضلاً عن معرفة موقف نواب اللواء من شؤون الصحة في العراق بصورة عامة وفي لواء كربلاء بصورة خاصة، وهل قاموا بدورهم كما ينبغي من اجل النهوض بالواقع الصحي. ام انهم ساروا على النهج السابق.

عانى العراق ومن ضمنه لواء كربلاء من الآثار السلبية من العهود السابقة على تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١م، وبخاصة في المجال الصحي، اذ لم تكن قلة المؤسسات الصحية وتردي الاوضاع الاقتصادية وحدها هي التي تسببت في تراجع الاوضاع الصحية في لواء كربلاء، بل كان لانتشار الجهل والأمية وسيادة الخرافات الاثر الواضح في تردي الواقع الصحي في اللواء ابان المدة موضوعة الدراسة.

استقى البحث معلوماته من الوثائق غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد(د.ك.و) التي تحتوي على معلومات قيمة تتعلق بالمؤسسات الصحية وسير عملها، وامدت محاضر مجلس النواب البحث بتفاصيل ومعلومات كثيرة كشفت لنا عن المواقف التي اتخذها نواب لواء كربلاء داخل المجلس النيابي من الأوضاع الصحية في العراق ولواء كربلاء، الامر الذي اسهم في تعزيز الدراسة بمعلومات لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى.

موقف نواب لواء كربلاء من شؤون الصحة خلال العهد الملكي

استشرى الفقر وانحسرت الثقافة العامة في وادي الرافدين في ظل السلطة العثمانية الذي استمر قروناً انعزل خلالها العراق عن تطور الخدمات الاجتماعية التي شهدها العالم المتحضر مما جعله فريسة سهلة للأمراض والاوبئة والتخلف[١]. وخاصة في لواء المدن المقدسة - النجف وكربلاء والكوفة - والتي تأتي بعد الديار المقدسة في الحجاز في مكانتها الدينية، حيث تؤمّ هذه المدن مئات الألوف سنوياً من الزوار المسلمين من داخل وخارج العراق اضافة الى قوافل الحجاج

الكثيرة القادمة من المشرق الاسلامي الكبير والتي تزورها في طريقها الى بيت الله الحرام وكثيراً ما يسبب اختلاط الزوار والحجاج بالأهالي الكثير من العدوى[٢].

كونت سلطة الاحتلال البريطاني مؤسسة صغيرة والتي اصبحت نواة المؤسسة الصحية في الدولة العراقية الوليدة عام ١٩٢١م[٣]، واول احصاء لعدد الأطباء في المؤسسة الصحية كان عام ١٩٢٢م حيث[٤] بلغ عددهم (١٨٦) طبيباً[٥] ولم يحظ النجف الاشرف من هذا العدد الكبير بأكثر من طبيب واحد في مستوصف صغير في بيت مؤجر قديم ليقدم خدماته لأكثر من أربعين ألفا من السكان تفشت بينهم مختلف الأمراض[٦]. أما مدينة كربلاء خلال هذه الفترة أيضاً لا يوجد فيها سوى طبيب واحد استحال عليه علاج الحالات المرضية الكثيرة فاختصرت مراجعته على الأسر الثرية[٧].

كانت المؤسسات الصحية في لواء كربلاء طيلة مدة الانتداب البريطاني بوضع مزرٍ جعل منها غير قادرة على تقديم الخدمات الضرورية لسكان اللواء، فالمستشفى الحسيني المؤسسة التي كان يعول عليها في علاج السكان بقضاء كربلاء تم تهديمه في الأحداث التي شهدها القضاء بين عامي١٩١٦م و١٩٢٠م، وقد حاول متصرف لواء كربلاء مولود مخلص (١٩٢٣- ١٩٢٥)م في عام ١٩٢٣ إصلاح المستشفى عندما خاطب وزارة الداخلية بكتابه المرقم (٥٣٨٣) في ٢٧ آب ١٩٢٣م طالبا تزويد اللواء بـ(٤٠٥٠) روبية من أجل تعمير المستشفى فضلاً عن رصد (١٥٠٠) روبية من ميزانية بلدية قضاء المركز للغرض المذكور[٨]، إلا أن تلك المبالغ لم تكفِ لتعمير المستشفى، وهذا ما أكده متصرف لواء كربلاء في الخامس عشر من شباط ١٩٢٥م حين طالب من جديد بتحويل (٦٠٠) روبية من أبواب ميزانية اللواء لغرض إكمال تعمير المستشفى[٩].

اقتصر علاج سكان لواء كربلاء قضاء المركز في السنين الأولى من عهد الانتداب على مستوصف البلدية الذي تكون ملاكه من طبيب واحد وصيدلي، ولم يحظَ طبيبه بثقة الأهالي لكونهم متأثرين بأفكار الطب الشعبي القديم[١٠]، وفي عام ١٩٢٣م عين في قضاء كربلاء الدكتور إبراهيم عاكف الآلوسي[١١] الذي بقي يعمل في القضاء حتى عام ١٩٢٦م، وبذل جهوداً كبيرة في تلقيح سكان القضاء أثناء حدوث وباء الكوليرا عام ١٩٢٣م، وكان إلى جانب الدكتور الآلوسي طبيب آخر تابع للبلدية بوصف ان صحة السكان جزءٌ من واجباتها، فضلاً عن وجود مضمد صحي ومأمور صحة وشخص تولى عمل الصيدلي استند في عمله على الخبرة ولم يتخرج من كلية أو معهد[١٢].

وهذا التدهور العام في الخدمات الصحية يرجع بشكل أساس إلى النسبة الضئيلة المخصصة لها في الميزانية المالية العامة للدولة حيث إنها لا تتجاوز على سبيل المثال ٣،٧٪ في بلد هو أساسا وضعه الصحي مترد وضآلة هذه النسبة أدت إلى تدهور واضح في التشكيلات الصحية ونقص

مريع في الأدوية والأطباء والمستلزمات الطبية في المستشفيات لذلك كانت فعالياتها محدودة للغاية وآثارها العلاجية غير محسوسة، في حين أن المجتمع العراقي كان يعاني من تفشي الأمراض والأوبئة. تزامنت معه الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣م) التي زادت تداعياتها في تراجع الاقتصاد العراقي حتى مست المستوى المعاشي والصحي للأسر العراقية[١٣].

طالما اشتكى نواب لواء كربلاء من تردي الأوضاع الصحية في لوائهم داخل وخارج المجلس النيابي. وطالما سوّفت الحكومات المتوالية بوعودها حتى مُجّت إجاباتها التي لا تتعدى عبارة (الحكومة مهتمة) أو (الحكومة تعتني بالموضوع) أو (الحكومة تفكر) وأصبحت هذه الإجابات مدعاة للسخرية لدى الرأي العام، حتى شك البعض أن الفئة الحاكمة متعمدة في ترك هذه المنطقة فريسة للأمراض و الأوبئة مثل الملاريا والسل والبلهارزيا والتيفوئيد والكوليرا و... ضمن خطة مسبقة مع الجهة الأجنبية التي أرادت أن تستورد مائة ألف هندي لتدمير البنية الاجتماعية الصلبة التي أنفت الخضوع لها و للسلطة العثمانية من قبلها و للحبل السرّي بينهما[١٤].

هذا الوضع المتردي دعا نواب لواء كربلاء إلى مناشدة الحكومة لتسعف اللواء من خلال إنشاء المؤسسات الصحية الحديثة بالإمكانات المتاحة، فبعد الوعود الكثيرة بإنشاء مستشفى كبير يسد النقص المريع في الخدمات الصحية لألوية الفرات الأوسط، تساءل النائب حسين النقيب (الرفيعي)[١٥] في الجلسة المنعقدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٧م عن مدى جدية الحكومة في إنشاء مستشفى الفرات الأوسط في الكوفة. ولم تجب الحكومة[١٦]، وظل إلحاح نواب لواء الفرات الأوسط لعشر سنوات أخرى حتى أنجز مشروع هذا المستشفى في عام ١٩٤٧م[١٧]، هذا المستشفى الذي كان يجب ان يعالج ثلاثة ألوية اصبح وجوده قريباً من عدمه، حتى تساءل النائب عباس السيد سلمان عن ((الغاية المنشودة من إنشاء مستشفى الكوفة وهي لم تزود بطبيب أخصائي بالجراحة ولا بأمراض العيون، وإن جهاز الأشعة عديم الجدوى لعدم وجود أخصائي يديره، وليس في المستشفى العدد الكافي من الممرضات))[١٨].

وفي هذا السياق لفت النائب عطية السيد سلمان نظر وزير الصحة في الجلسة المنعقدة في ٥/ ١/ ١٩٥٥م قائلا: ((إن أمر النجف لعجيب نفوسها مائة ألف نسمة وفيها طبيبان فقط وطبيب آسنان واحد لا توجد لديه أدوات العمل...))[١٩] وسبق إن ترجى النائب صالح بحر العلوم الحكومة أن تعتني بمستشفى الفرات الأوسط ومستشفى الحسين في كربلاء وتجهيزهما بالأدوية والأدوات الطبية اللازمة ليقوما بواجباتهما في علاج المرضى الراقدين فيهما[٢٠] وذكّر النائب محمد جواد الخطيب[٢١] وزير الصحة -محمد حسن سلمان- بالوعد قائلا: ((في كربلاء مستشفى فيه الكثير من النواقص وقد وعدني معالي الوزير حوله أخيرا فأرجو من معاليه أن يحقق ما وعدني وقد كنت آمل أن يتلافى هذه النواقص على يد رئيس الصحة

السابق بيد انه نُقِل...))[٢٢] ومن خلال البحث لاحظ الباحث في أكثر من حالة انه عندما يتفهم مسؤول حكومي مشكلة ملحة وخاصة إذا كان لها خاصية اجتماعية يعرضها نواب لواء كربلاء أو وجهاؤها أو علماؤها ويقتنع أو يتعاطف ويتحرك نحو الجهات العليا لعلاجها عندما يرجع إلى اللواء يجد كتاب نقله أمامه...

وتساءل النائب صادق كمونه في الجلسة المنعقدة في الثاني عشر من مايس ١٩٥٣م عن أسباب عدم إكمال نواقص مستشفى الكوفة و تزويده بالأطباء والمتخصصين[٢٣]، لم يجبه وزير الصحة بل ذهب بنفسه ليتفقد المستشفى، ولكن هذا لم يمنع النائب من طرح المشكلة قائلا: ((... مستشفى الفرات الأوسط... ذو نواقص كثيرة ولكنه جهز ببعض الحاجات في الأيام الأخيرة على اثر زيارة معالي وزير الصحة فنشكره على ذلك ولكن نطالبه بالبقية)) واستطرد قائلا: ((ليس لهذه الآلاف المؤلفة من يداوي عيونهم أو حناجرهم أو آذانهم أو أعصابهم الملتهبة فأرجو من الحكومة أن تلتفت إلى ذلك وتعالجه و الأمر بسيط ولكن إخواننا الأطباء تصعب عليهم مفارقة بغداد و لهم بعض الحق))[٢٤].

وبعد الزيادة السكانية لمدينة النجف الاشرف وزيادة الوافدين الملحوظة للمرضى من الألوية المجاورة مثل الحلة وخاصة الديوانية ومدينة كربلاء جعل مستشفى الفرات الأوسط عاجزاً عن استيعاب المرضى، وهذا دفع النائب كاظم احمد ليطلب من وزارة الصحة ((إجراء توسيع فيه و تزويده بالأدوية اللازمة وبالأطباء... و إنشاء دور لسكن الأطباء... ففيه طبيب واحد والآخر يتجول بين مختلف الاماكن... وقد تكلمت مع معالي الوزير...فأجابني بأنه لا يوجد لديه أطباء بينما هم مكدسون في بغداد...))[٢٥] وكانت إجابة الوزير هي نفسها من الإجابات المحجوجة للفئة الحاكمة حيث قال ((...مستشفى الفرات وزيادة أطباء النجف هو موضع عناية الوزارة وفخامة رئيس الوزراء))[٢٦].

من اجل حل مشكلة قلة الأطباء رحب النائب في نفس الجلسة قائلا: ((إن الحكومة حسنا فعلت حين فتحت كلية الطب في الموصل و بالطبع سينضَمَّ إليها أبناء الشمال وحبذا لو الحكومة سعت... لفتح كلية أخرى في البصرة لكي يؤمها طلاب أبناء الجنوب وحتى نتمكن من إيجاد أطباء كثيرين نسد بهم حاجة العراق...))[٢٧].

أجاب وزير الصحة -محمد حسن سلمان- قائلا: ((يؤسفني أن أعلن أن الكلية الطبية الموجودة في بغداد وقد مضى عليها ربع قرن لم تستوف حتى الآن الشروط اللازمة من الأساتذة والتدريب ونحن نفكر بفتح كلية البصرة ان شاءَ الله بعد نجاح مشروع فتح كلية في الموصل))[٢٨] وهذا يعني بعد ربع قرن آخر وأن السلطة لم تنتبه إلى النقص الحاصل في كلية طب بغداد عندما فتحت كلية الموصل ولكن عندما طالب نواب الجنوب بفتح كلية طب في الجنوب أصبحت (الشروط اللازمة) لكلية طب بغداد عائقا ونتيجة النقص الحاد في عدد الأطباء في ألوية الجنوب

والوسط و خاصة لواء كربلاء حيث لا يتجاوز عددهم فيه أصابع اليد، وهذا جعلهم يرفعون أجور الفحص الطبي (الكشفية) في عياداتهم، مما تعذر على المرضى الفقراء وهم النسبة شبه المطلقة في المجتمع. واختصر الأمر على الميسورين والأثرياء، ولهذه الأسباب في الجلسة المنعقدة في ١٦ تموز ١٩٤٧م وجه النائب سعد عمر سؤلا إلى وزير الشؤون الاجتماعية ليجيب عليه شفهيا أمام المجلس حول ((الإجراء الذي اتخذته الوزارة من زيادة أجور الأطباء في عياداتهم الخارجية ولزياراتهم المريض زيادة مضاعفة لا تتناسب مع استطاعة الكثرة الغالبة من أبناء الشعب المالية...))[٢٩].

لم يجب الوزير وعلى ما يبدو انه لم يتخذ أجراء للحد من هذه الزيادة و هذا ما دعا النائب محمد جواد الخطيب أن يعيد الطلب نفسه في الجلسة المنعقدة في ١٩/ ٥/ ١٩٥٣م إذ طالب ((بتحديد أجور الأطباء وأسعار الأدوية (لئلا يثقل الإرهاق كواهل الناس بهذه الأسعار...) فقلة الصيدليات جعلت أصحابها يرفعون أسعار الأدوية[٣٠].

وكحل بديل لسد نقص الأطباء في الألوية والاقضية وبالذات لواء كربلاء أيد النائب حسين النقيب (الرفيعي) مقترح النائب حسن السهيل (بغداد) ((بأتباع سياسة (الباب المفتوح) بوجه الأطباء الأخصائيين الأجانب وتسهيل إجراءات دخولهم وإقامتهم لأن البلاد تعاني من نقص كبير في عدد الأطباء وأن الشعب العراقي معاناته خطيرة من الأمراض والأوبئة)) وأضاف الرفيعي قائلا: ((لقد ثبت لدينا على أن الألوية الجنوبية مصابة بمرض الملاريا[٣١] وأخذت تفتك بها فتكا ذريعا في كل سنة... و بالدرجة الأولى لواء كربلاء... وفي السنة الماضية (١٩٣٥)م كان في الكوفة خمسة آلاف مريض مصاب بالملاريا وكان فيها طبيب واحد وكانت المراجعات كثيرة ولكن مع الأسف كان شأنهم الإهمال فلا إسعاف ولا مداواة ويمكنني القول أن الأطفال مات منهم أكثر من (٧٥) بالمائة...))[٣٢].

وسبق ان ارتعب النائب سعيد الخضير (الكوت) عما أعلنته الصحف من أن نسبة الوفيات من الولادات بلغت ٧٥٪ صاح مبتهلا أمام المجلس قائلا: ((اللهم رحماك وسترك...)) فعقب عليه النائب عبد المحسن شلاش قائلا: ((أني أؤيد الزميل سعيد خضير في كلامه عن التقارير التي تقدمت عن الوفيات والمواليد التي حدثت في هذه السنة وفي العام الماضي (١٩٢٦-١٩٢٧)... ففي كربلاء زادت (٢٠)أو (٢٥) في المائة عن التولدات ولا شك أن دائرة الصحة تعلم ذلك... و لا أدري ما هي التدابير التي اتخذت لمعالجة هذه المسألة واعتقد هذا الحال إذا بقى... لا يبقى من سكان تلك المدينة أكثر من عشرة بالمائة أما من جهة الجعارة والمشخاب وأبي صخير[٣٣] فكان الحال في العام الماضي أن عشرة في المائة من الفلاحين كانوا يستطيعون أن يشتغلوا وتسعين بالمائة نائمون ونساؤهم يشتغلن ولا أحد يعطيهم

من الكنين[٣٤] أو يعالجهم حتى إنني أرسلت بنفسي مائة ربيه ليشترى بها كنينا ويوزعه في الشامية وتجد في كل مكان كثيراً من النساء و الأطفال نائمين يبكون من شدة المرض (الملاريا)... وهذا ينقص نفوس الأمة وخراب مدن الفرات...))[٣٥] عقب النائب محمد رضا الشبيبي (بغداد) قائلا: ((إن الملاريا أصبحت مرضا وبائيا في أنحاء القطر... و المناطق التي تجبى منها الضرائب و الرسوم التي تتألف منها ميزانية الصحة و غيرها ولم أر شيئا خصص في هذه الميزانية لمكافحة الأمراض التي هي في تلك الأنحاء...))[٣٦]. و أعلن النائب سعد صالح قائلا: ((... أيها السادة لو قلت لكم في العام الماضي(١٩٣٥م) في الكوفة مات (١٥٠٠) طفل بالملاريا وهذه الاحصاءات موجودة في سجل مستشفى النجف يتمكن كل نائب إذا أراد أن يسأل عنها و يطلع عليها و كل منكم يستطيع أن يسأل دائرة الصحة عن فتك الملاريا في بقية أنحاء العراق...))[٣٧].

ويذكر المؤرخ الأمريكي هنري فوستر أن وباء الملاريا نتيجة وجود المستنقعات (فإن نسبة وفيات الأطفال مفزعة) [٣٨].

لم تستجب السلطة لنداءات نواب لواء كربلاء ولا لغيرهم ولا حركتها المسؤولية الأخلاقية اتجاه رعيتها و هم يموتون بالآلاف من الأطفال والفقراء بهذا الوباء و غيره – كما سيأتينا – وعلى ما يبدو لا يهمها خراب مدن الفرات حتى لو ازدادت نسبة الوفيات على الولادات هذه الرعية التي تجبى منها معظم الضرائب المكونة للميزانية ومن ثم يدفع معظمها رواتب ضخمة ترفه الفئة الحاكمة وأعوانها من كبار الموظفين (الأفندية) أما الملاكون (الاقطاعيون الجدد) وهم الوجه الآخر للفئة الحاكمة وأعوانها فلم يبذلوا جهدا يذكر في معالجة فلاحيهم... وظل الحال دون علاج والملاريا تفتك في لواء كربلاء وجنوب العراق سنة بعد أخرى.

وبعد أكثر من خمس سنوات من اليأس والصمت نهض النائب السيد احمد الوهاب في الجلسة المنعقدة في خمسة حزيران ١٩٣٣م منبها الحكومة أمام النواب قائلا: ((إن الصحة فوق كل شيء وإني أرى من الواجب أن تهتم الحكومة بالصحة أكثر من الأمور الأخرى لأن الأمة إذا فقدت الصحة فقدت المصارف والاستثمارات من المشاريع الحيوية أود من الحكومة أن تتقدم إلى المجلس بأكثر مما أرصدته لمديرية الصحة العامة حتى تتمكن من القيام بواجباتها في الألوية... وسكان الألوية يعانون من أنواع الآلام إذ لم يكن لديهم طبيب ولا مستشفى ولا مستوصف... إن سكان كربلاء يبلغ عددهم (٤٠) ألف نسمة والملاريا انتشرت بصورة واسعة تتلف النفوس الزكية ولا يوجد سوى طبيب واحد و هو يدور في بيوت الطبقة العليا بغية استحصال الدراهم والطبقة الدنيا محرومة)) وختم موجها كلامه للحكومة قائلا: ((...ورأيي انه يجب أن لا تبقى الألوية محرومة من الصحة ولا سيما كربلاء...))[٣٩] وأثنى النائب سلمان البراك

(الحلة) قائلاً: ((إن ما وددت أن أقوله تفضل به الزميل سيد احمد الوهاب...))[٤٠].

في الجلسة المعقدة ١١مايس ١٩٢٧م اعتبر ياسين الهاشمي - وزير المالية أن الوقاية من الأمراض والأوبئة هو عن طريق إرشاد الناس بالنصائح الطبية ولكنه لم يتطرق الى نية الحكومة في زيادة التخصيصات المالية لشؤون الصحة ولا للأسباب التي ادت الى هذه الاوبئة عندها علق على كلامه النائب عبد المحسن شلاش قائلاً: ((إنني اشترك مع فخامة الهاشمي بخصوص الأمراض والوقاية منها وأود أن الفت نظره... الى أن مشاريع الري منذ أن ظهرت في الفرات الأوسط أي منذ خمس عشرة سنة أخذت تتوسع هذه الأمراض لسبب واحد أنه قبل إنشاء مشاريع الري هذه لم تكن هكذا أمراض... وان كل مشروع للري لابد أن يكون له بزل لصرف المياه الزائدة... ولهذا أجد الضرر الحاصل من هذه الجهة...(وهذه) المستنقعات تسببت : خسارة كبرى في الصحة وفي أموال الأمة... وتستولي على سكانها الأمراض...))[٤١].

أجاب رشيد عالي الكَيلاني وزير الداخلية بـ((أن الحكومة منشغلة في درس مشروع إيجاد مخرج لمياه نهر الحسينية خوفا من أن تزيد المستنقعات فلا بد إن شاء الله في هذه السنة تجتهد الحكومة كي لا تبقى من المستنقعات شيء))[٤٢] أما النائب سعد صالح فقد اضاف سببا أخر وهو ((تكرار ظاهرة (الطغيان) الفيضان في ربيع معظم السنين والتي خلفت وراءها مناطق زراعية واسعة تحت مسطحات مائية واسعة تحولت بالتدريج إلى مستنقعات جعلت(مناطق) الفرات ملاجئ للجراثيم والملاريا...))[٤٣].

استمرت الحكومات المتوالية منشغلة بنفس الدرس لفترة ربع قرن حتى النائب محمد جواد الخطيب عند مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣م تساءل عن خطة الحكومة التي رسمتها لردم المستنقعات حيث اعتبر ((أن كثرة المستنقعات المنتشرة هي السبب الأساس لانتشار الأمراض المستوطنة))[٤٤] لم يجب ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية وإنما تكلم عن ردم المستنقعات في بغداد[٤٥] أما باقي الأمراض المستوطنة فلا تقل فتكا عن الملاريا مثل مرض السل والتيفوئيد وغيرهما وهذا ما دعا السلطة التشريعية الى مطالبة الحكومة أن تركز اهتمامها على الصحة العامة[٤٦] وهذا ما أكده النائب حسين النقيب (الرفيعي) عند المذاكرة على مخصصات وزارة الصحة من الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤م حيث صرح أمام المجلس قائلاً: ((إن أهم المواضيع التي يجب أن تعالجها هذه الوزارة هي الوقاية الصحية العامة... وضرورة وضع خطة عامة لها... وتقيم حصنا منيعا لمقاومة الأمراض السارية التي تأتي من الأقطار النائية إلى قطرنا بالإضافة إلى الأمراض المستوطنة...)) وطالب النائب ((بفتح مستشفى عزل في الكوفة للمصابين بمرض السل الوبيل المنتشر في أنحاء العراق... فإذا لم يعالجوه سيبقى

المرض ينتقل إلى الأصحاء))[٤٧].

أجاب محمد حسن كبة وزير الشؤون الاجتماعية قائلاً: ((ما تفضل به النائب حسين النقيب عن الأمراض الوافدة... توجد محاجر صحية كما انه يوجد تعاون صحي بين العراق والأقطار التي نوه عنها أما قضية السل فأنا مهتم بها اشد الاهتمام))[٤٨] وكان سعد عمر الشاب المثقف - أكثر تفاؤلا واقل خبرة بالفئة الحاكمة باعتباره نائبا جديدا دخل قبة البرلمان فقد ذهبت أمانيه بعيدا عندما قال: ((إني اقترح أن تبني لهم الوزارة مصحات كافية في المصايف الشمالية لملاءمتها المناخية لصحة المرضى...))[٤٩].

وفي الاتجاه نفسه نقل النائب صالح بحر العلوم إلى المجلس شكوى المجتمع من انتشار مرض السل الذي وصفه بـ((المرض الوبيل الذي بدأ يفتك بأبناء هذه البلاد فتكا ذريعا وإنني أومن بأن الوقاية خير من العلاج)) وختم شكواه بالنقد الصريح لوزارة الشؤون الاجتماعية لعدم اتخاذها التدابير الضرورية للوقاية من هذا المرض[٥٠].

ومن اجل تطويق انتشار مرض السل شدد النائب محمد جواد الخطيب في الجلسة المنعقدة في ١٩ايار ١٩٥٣م بقوله: ((على وزارة الصحة بأن تعتني بالطب الوقائي ومكافحة الأمراض المتوطنة والفتاكة)) وللوقاية من مرض السل أكد النائب على ضرورة « سن قانون لمكافحته وعزل المصابين به وإلـزام كل شخص بأمر الفحص من اجل مكافحة هذا الداء الوبيل... مع وجوب توسيع مستشفى الأمير عبد الإله للأمراض الصدرية في بغداد فلا يزال هناك الآلاف من المرضى ينتظرون دورهم للدخول غير أن ضيق المستشفى يحول دون ذلك...))[٥١].

ونذكر حالة واحدة في لواء كربلاء تدلل على مدى اهتمام الحكومة وعنايتها بالإجراءات الوقائية وذلك عندما وجه النائب حسين النقيب سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية ليجيب عليه شفهيا أمام المجلس حول ((التدابير التي اتخذتها مديرية الوقاية لمكافحة مرض التيفوئيد الذي انتشر في ناحية القصور التابعة للنجف وانتشر منها إلى الشنافية من لواء الديوانية...)) أجاب عبد المجيد علاوي - وزير الشؤون الاجتماعية- قائلاً: ((إن مديرية الوقاية اتخذت التدابير الوقائية وجرت تلقيحات واسعة... وتبين أن هذا المرض هو من الأمراض المستوطنة ولا يخشى منه وان عدد الإصابات تسعة ولا توجد وفاة)).

لم يقتنع النائب ويبدو انه شك بمعرفة الوزير بالحالة فأشار قائلاً: ((... فأما الرحبة فأنا متأكد انه وقعت فيها ثلاثون إصابة وقسم من هذه الإصابات وفيات وحسب اطلاع طبيب الوقاية إن في قرية الرحبة بيتا مشكلاً من أنفار عدة مات أكثرهم... وإذا كان المرض مستوطنا ألا يجب إن يكافح حتى يقضى عليه؟...

وإذا انتشر في أحياء العشائر فإنه يفتك بهم... وان مديرية الوقاية إذا بقيت على حالها لا يمكن الاستفادة منها فألوية كربلاء والديوانية والحلة

هي من أهم وأوسع ألوية العراق فيها طبيب واحد للوقاية وختم كلامه متسائلاً: ((فيما إذا وقعت حالتان في لواءين فماذا يعمل الطبيب فيجب إكثار عدد أطباء الوقاية))[٥٢].

بقيت دائرة الوقاية على تخلفها ومن اجل الصحة العامة والوقاية من الأمراض والأوبئة سبق أن اقترح النائب صادق كمونة على مديرية الصحة أن تقوم بنشر مفاهيم الصحة العامة بواسطة الرقوق (الأفلام) السينمائية الطبية وعرضها على التجمعات السكانية وخاصة الجماعات الساكنة في المناطق النائية كمناطق الاهوار أو أعماق الصحراء أو أعالي الجبال لتحذرهم وتنبههم من الأمراض المعدية وتشرح لهم أعراضها وطرق الوقاية منها[٥٣].

ولمعالجة هذه التجمعات السكانية النائية اعتبر النائب كاظم احمد في آخر اجتماع للمجلس النيابي في جلسته المنعقدة في الاول من شباط عام ١٩٥٨م ((أن وجود مستشفى سيّار واحد لكل لواء كلواء كربلاء اعتقد لا يكفي...)) فهذا اللواء تابع له عدد كبير من القرى والنواحي والتجمعات السكنية وتنتشر فيه كثير من الأمراض، وحتى يعود المستشفى السيار إلى قرية معينة يحتاج إلى أشهر طويلة...))[٥٤] كما أيد نواب كربلاء انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الأمراض المعدية من الحيوانات التي وقعت عليها الحكومة العراقية في جنيف عام ١٩٣٥م وعند المصادقة عليها صوتوا عليها بالإجماع[٥٥]. وفي سياق الصحة العامة حث النائب محمد جواد الخطيب وزارة الشؤون الاجتماعية على ((العناية بالمقابر وتسويرها وتشجيرها ولا سيما ان قسما منها قد أصبح داخل المدن)) - كربلاء والنجف وقد حذر بقوله: ((إذا لم تقم مقابر خارجية تكون وزارة الشؤون قد قصرت بقسم من واجباتها وأضرت بذلك صحة الآهلين...))[٥٦].

وكان لنواب لواء كربلاء دورٌ متميزٌ في المجلس النيابي من خلال أطروحاتهم من اجل إصلاح نظم الإدارة في المؤسسات الصحية وتطوير القوانين التي تخصها. فعند المذاكرة على لائحة (قانون الخدمة الطبية) لسنة ١٩٤٧م رأى النائب سعد عمر انه ((من الضروري أن يرفع رؤساء الصحة في الألوية باعتبارهم مدراء لدوائرهم تقارير سرية مباشرة للوزير وأن يكونوا مسؤولين أمامه دون المرور الروتيني بالمدراء العامين ووكلاء الوزير)) وجاء رأيه مخالفا لرأي النائب ذيبان الغبان (بغداد) وبعد الجدل ختم سعد عمر كلامه بدفوعات قانونية خلاصتها أن رؤساء الصحة في الألوية قانونا يعينون من قبل الوزير إذن هم مسؤولون أمامه وهو مسؤول عنهم في مجلس الوزراء فيما إذا حصل منهم تقصير في أعمالهم الوظيفية. فأيده في ذلك جميل عبد الوهاب -وزير الشؤون الاجتماعية - قائلاً «... إن مدراء دوائر الصحة هم لغرض هذا القانون...»[٥٧].

وحث النائب محمد جواد الخطيب وزير الصحة ((بضرورة القضاء على المركزية الإدارية... وان توزع أعمالها (وزارة الصحة) على المديريات)) وانتقد نظام إدارة المستشفيات واعتبره قديما

جدا وطالب بـ((استبداله بنظام جديد تستمد أصوله من الحاجة وعلى ضوء التجارب الماضية للقضاء على الفوضى التي ضربت أطنابها في المستشفيات وأضرت بصحة الناس))[٥٨] أجاب محمد حسن سلمان - وزير الصحة قائلاً: ((إن الوزارة عازمة على تعديل الأنظمة والقوانين وسن لوائح أنظمة جديدة... والقضاء على المركزية... وتوزيع الأعمال وتوسيع صلاحيات رؤساء الصحة...))[٥٩].

من خلال المداخلتين السابقتين لنواب لواء كربلاء تبين أنهم يريدون إصلاح النظام الإداري لوزارة الصحة بإعطاء صلاحيات واسعة لمدراء الصحة مقابل أن يكونوا محاسبين ومسؤولين أمام الوزير مباشرة يحاسبهم على ما يقدموه من تقارير سرية وشخصية تكشف عن حقيقة الأوضاع الصحية في مناطقهم الإدارية وما تحتاجه من خدمات صحية وادوية، على شكل بيانات وتقييمات وبذلك يتخلص مدراء الصحة من البيروقراطية الإدارية ويتخذون الإجراءات بصورة أسرع لإنقاذ حياة المرضى، إذن هذه الجدلية ما بين الصلاحية والمسؤولية هي مقياس تطور كل إدارة.

وحفاظا على حياة المصابين في الحوادث الطارئة كإطلاق النار والآلات الجارحة والدهس وغيرها والاسراع في اسعافهم اقترح النائب محمد مهدي الوهاب أن يكون ((موضوع مشترك بين وزارتي الصحة والعدلية وهو تعيين محققين عدليين في المستشفيات لأن الجرحى... يلجأون في بادئ الأمر إلى دوائر الشرطة لتدوين إفاداتهم ثم يرسلون إلى المستشفيات لمعالجتهم وقد تتأخر هذه الإسعافات أو يتعسر إسعافهم في الوقت المطلوب...))[٦٠].

كما رحب نواب لواء كربلاء بتشريع القوانين التي من شأنها أن تلزم الكوادر الطبية بالذهاب إلى أنحاء العراق كافة، وعبر عن هذا الموقف النائب أحمد الوهاب في الجلسة الحادية والأربعين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب عام ١٩٤٢م في أثناء مناقشة لائحة ذيل قانون ممارسة الطب في العراق لسنة ١٩٢٥م، مؤكداً قناعته باللائحة وعدها من أفضل اللوائح التي قدمت إلى مجلس النواب، موضحاً في الوقت نفسه أن الأطباء هم في خدمة الإنسانية فليس من الإنصاف أن يبقوا في العاصمة وتبقى الأرياف تئن بلا طبيب ذي مهارة أو صيدلي أو من دون الاثنين معاً، وحث النائب المجلس على الإسراع في إقرار هذه اللائحة لكي يستفيد منها عموم السكان في العراق[٦١].

ومن الأمور التي شغلت اهتمام نواب لواء كربلاء هو النقص الحاصل في المنشآت الصحية ومحاولتهم لسد هذا النقص وفي مقدمتها ما يخص الأمومة والطفولة فقد طالب النائب السيد صالح بحر العلوم وزارة الشؤون الاجتماعية بزيارة عدد مستشفيات حماية الأطفال في الألوية واعتبر ((أن الأطفال هم البذرة التي ينشأ عليها هذا الكيان))[٦٢]. واعتبر النائب كاظم احمد انه من الضروري أن تنشئ وزارة الصحة داراً للتوليد في النجف الاشرف وأضاف قائلاً: ((إن كثيراً من

مواليد هذه المدينة... يقضى على حياتهم))[٦٣].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن نواب لواء كربلاء بعد أن بحت أصواتهم في المجلس لكثرة مناشدتهم الفئة الحاكمة لإنشاء مستشفى لحماية الأطفال دون جدوى التجأوا لاستنهاض وجهاء النجف من أهل البر والإحسان وبمشاركة بعض الأطباء لتأسيس (جمعية حماية الأطفال) الخيرية واستحصلوا موافقة الحكومة منذ عام ١٩٤٤م وكان للنائب كاظم احمد الفضل في تأسيس ونجاح هذا المشروع الخيري حتى انه عند افتتاحها انتخب سكرتيرا لها. فقد قامت بنشاطات اجتماعية وإنسانية في مدينة النجف منها افتتحت مستوصفا لمعالجة الأطفال والمرضى وتوزيع الأدوية والحليب عليهم))[٦٤] وقد خصصت الحكومة طبيباً لهذا المستوصف الذي قام بواجباته وفي بداية الخمسينات سحب الطبيب وهذا ما دفع النائب كاظم احمد في احد جلسات الميزانية المذاكرة على العامة لسنة١٩٥٥م ان يستفهم عن الأسباب قائلاً: ((...هناك توجد لجمعية حماية الأطفال بناية بناها أهالي النجف من التبرعات إلا أنها خالية من الطبيب وقد كان فيها طبيب في السابق إما الآن فلا يوجد))[٦٥].

بعد سنوات من إلحاح نواب لواء كربلاء أي في السنة الأخيرة من عمر المملكة العراقية استجابت الحكومة فأنشأت مركزاً لرعاية الأمومة والطفولة داخل مستشفى الفرات الأوسط[٦٦]. أما مستوصف الاطفال الخيري على الرغم من فائدته الكبيرة للاطفال المرضى من أهالي مركز مدينة النجف فعلى ما يبدو اهملته تماماً الحكومة فلم ترجع اليه الطبيب ولم تسد نواقصه من المستلزمات الطبية وظل خربة متروكة وهذا مؤشر على ان السلطة لا تشجع اعيان المجتمع على انشاء المشاريع الخيرية ذات المنافع العامة للمجتمع كما هو الحال في الانظمة الديمقراطية المتقدمة والتي تدعم مثل هذه المشاريع الخيرية.

بعد أن دخلت مبالغ ضخمة إلى الميزانية العامة في أواسط الخمسينات نتيجة زيادة حصة العراق من إيرادات النفط استبشر نواب لواء كربلاء خيرا بأن هذه الأموال سوف توظف لتنفيذ المشاريع الحيوية في البلاد بالأخص في مجال الصحة، ولكن منهج مجلس الإعمار لمباني الصحة كان مخيبا لآمالهم إذ استثنى لواء كربلاء عن باقي الألوية من المشاريع الصحية وهذا اثأر استغراب النائب عبد الحسين كمونه فوجه سؤالا إلى وزير المواصلات والأشغال –صالح صائب الجبوري[٦٧] – ليجيب عليه شفهيا أمام المجلس النيابي عن ((الأسباب التي أحالت دون تنفيذ ما يخص لواء كربلاء من منهج مجلس الاعمار لمباني الصحة... لسنة ١٩٥٣– ١٩٥٤م...(وهي) إنشاء مستوصف درجة ثانية في مدينة كربلاء مع إنشاء مستشفى الأمومة والطفولة في النجف...))[٦٨] كما سبق ان ذكرنا ولكن لم يجب الوزير فكرر النائب سؤاله في الجلسة الآتية على الوزير الذي ظل مستمرا في صمته وربما كان محرجا فالأبنية التي خصصها للواء كربلاء عندما وضع هذا المنهج وحذفتها جهة رسمية أخرى قبل إن تقدمها للمذاكرة في

المجلس النيابي، – على حد تعبير النائب – ومثل هذه الحالات الشاذة كثيرا ما تعرض لها لواء كربلاء.

وبشكل عام ظلت المؤسسات الصحية مهملة وربما هناك عذر هو قلة واردات العراق التي تدخل الميزانية العامة ولكن الأعوام ما بعد عام١٩٥٢م حيث دخل ميزانية العراق العامة السنوية مبالغ ضخمة نتيجة زيادة واردات النفط وقد خصصت أيضا مبالغ ضخمة لوزارة الصحة إلا أنَّ ما خصص لهذا اللواء يكاد لا يذكر، بينما الاموال موجودة ولكنها تبذر في شؤون تافهة (وتقول الحكومة لا مال عندنا)، كما نوه بعض نواب لواء كربلاء البارزين في مواطن مشابهة خلال فترة البحث. وهذا يدلل على أن المسألة ليست مسألة مال وان لم نقل مسألة سياسة فبالتأكيد هي مسألة اخلاقية كما أشار التقرير السري للسفارة البريطانية بقوله: ((...الاموال متوفرة الا ان الاموال وحدها لا تستطيع ان تحقق تقدماً مقابل طبقة حاكمة تفتقر وللأسف للضمير الاجتماعي لذلك فليس من الحكمة في شيء بالنسبة لنا ان نتوقع حصول أي تغيير نوعي في العراق نتيجة للثروات التي اكتسبها (العراق) مؤخراً))[٦٩].

الخاتمة

تجانست التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لنواب لواء كربلاء، حيث انحدروا من أسر داخل المدن – كربلائية ونجفية – عريقة في المكانة الاجتماعية والثراء والمواقف الوطنية والقومية وبنسب متقاربة، وهذا التجانس خلق نوعاً من الانسجام بين المتآلفين سياسياً، ونوعاً من الاحترام بين المختلفين، ونادراً ما كانت آراؤهم تتضارب في المجلس النيابي حيث لا مصالح يتصارعون عليها كغيرهم الذين تصارعوا على الاقطاعات الزراعية والمناصب الوزارية ومناصب الشركات وغيرها من الامتيازات.

كان جميع نواب لواء كربلاء في المجلس النيابي خلال العهد الملكي من رجالات اللواء، وهو مؤشر على كفاءتهم وقوة ارادتهم السياسية الممانعة لإرادة السلطة التي كانت تفرض فرضاً على الألوية في كل انتخابات شخصيات تابعة لها من خارج تلك الألوية.

شغلت الأوضاع الصحية في لواء كربلاء مساحة واسعة من اهتمامات نواب اللواء منذ انعقاد المجلس النيابي في دورته الانتخابية الأولى عام ١٩٢٥م وحتى عام ١٩٥٨م، إذ كان لهم نشاطٌ واضحٌ في جلساته حين تتضمن أعمال الجلسة مناقشة الواقع الصحي في العراق، فعندها تنصب أغلب جهود نواب كربلاء على مناقشة السبل الكفيلة برفع مستوى الواقع الصحي في اللواء وتذليل العقبات التي تقف عائقاً أمام الارتقاء بالخدمات الصحية إلى المستوى المطلوب.

ظهر ان الوضع الصحي في لواء كربلاء كان متردياً خلال العهد الملكي، لأسباب موضوعية وادارية فالموضوعية منها انتشار المستنقعات التي آوت الكثير من الجراثيم المسببة للأمراض

وبشكل جماعي وخاصة مرض الملايا الذي حصد الآلاف من اطفال العراق وكباهم وهذا ما ثبت في سجلات مستشفيات اللواء وهذه الضحايا سببها تعمد الفئة الحاكمة ترك كربلاء حوالي عقدين بدون مبزل وبعدما بُحَّت اصوات النواب نفذت المرحلة الاولى من المبزل وترك بعدما جفف جانب مهم من المستنقعات وعندما عمم العراق بمشاريع المبازل في الخطتين الخمسيتين استثني لواء كربلاء وظل الحاح النواب وتسويف السلطة حتى نهاية العهد الملكي وظلت الملاريا تحصد الناس ومثل ذلك مشروع المجاري ومشروع المياه الصالحة للشرب وبشكل عام لم تنجز الحكومة اي مشروع من هذه المشاريع ذات المردود الصحي وبعدما حفرت شوارع كربلاء والنجف لسنوات عدة تركت على خرابها حتى سقوط العهد الملكي اما الادارية فالخدمات الطبية كانت شحيحة والمستشفى (الكوفة) الضخم الوحيد الذي يعالج مرضى ثلاثة ألوية فيه طبيبان واجهزة طبية لا تعمل وشحة ادوية في منطقة ضرائبها تشكل العمود الفقري لميزانية العراق.

اتضح لنا من خلال المطالب التي طرحها نواب لواء كربلاء بأن هنالك كثيراً من المشاكل التي واجهها القطاع الصحي في اللواء، مما انعكس سلباً على صحة السكان، لكن في المقابل يمكن تلمس وجود شيء من التحسن في تقديم الخدمات الصحية بمرور الوقت في غضون المدة موضوعة البحث بيد أن ذلك التحسن كان بطيئاً ولا يتماشى مع النمو السكاني.

الهوامش والمصادر

(١) ستيفن هيسلي لونكريك وفران ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى عام ١٩٥٢م، تعريب: حسن احمد السلمان، (بغداد: مطبعة الراية، ١٩٥٦)م، ص١٦٦.

(٢) عدنان هرير الشجيري، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩م، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الآداب، ٢٠٠٥) م، ص٦٦.

(٣) تكونت المؤسسة الصحية التي أسستها سلطة الاحتلال من الف شخص ٢٥٪ منهم من البريطانيين والهنود والباقي من العراقيين. مزيد من التفاصيل ينظر: هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، تعريب: سليم طه التكريتي، (بغداد: دار الفجر للنشر، ١٩٨٩) م، ج٢، ص٣٤٣.

(٤) عند تشكيل الدولة العراقية كانت المؤسسة الصحية ضمن وزارة المعارف وفي عهد الوزارة النقيبية الثانية المؤلفة في ١٢ ايلول ١٩٢١م استجدت وزارة الصحة وفي عام ١٩٢٢م الغيت الوزارة وتحولت الى مديرية عامة ضمن مديريات وزارة الداخلية للمزيد من التفاصيل ينظر: الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٤، (بيروت: دار الكتب، ١٩٧٤)م، ج١، ص٦٩-٧٤.

(٥) اول احصاء للكوادر الصحية كان عام ١٩٢٢م والذي احصى (١٨٦) طبيباً تسعة منهم فقط من العراقيين وثمانية صيادلة عراقيين و(٤٩) صيدلانياً اجنبياً و(١١) موظفاً صحياً عراقياً مقابل (١٠٣) من الاجانب. ينظر: مرسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، ط٢، (بغداد: دار الحية للطباعة، ١٩٨١) م، ص١٨٩.

(٦) عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف الاجتماعي ١٩٣٢ - ١٩٦٨م (بيروت: مكتبة الذاكرة، ٢٠١٠م)، ص٥٠٩.

(٧) د.ك.و، محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧م، الجلسة الثامنة في ١١ مايس ١٩٢٧م، ص٩٦٨.

(٨) د.ك.و. ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة ١٥٩٧ / ٣٢٠٥٠، اعمال بلدية كربلاء ١٩٢٣م، تعمير المستشفى الحسيني، تقرير مرفوع من متصرف لواء كربلاء الى وزارة الداخلية، تقرير عام ١٩٢٣م، و٤٦، ص ٧٧.

(٩) د. ك. و. ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة ١٦٠١ / ٣٢٠٥٠، بلدية كربلاء ١٩٢٤-١٩٢٦م، تعمير المستشفى الحسيني، كتاب من متصرف لواء كربلاء مرفوع الى وزارة الداخلية عام ١٩٢٥م، و٩١، ص ٢١٦.

(١٠) عبد الستار شنين الجنابي، م س، ص ٥٥٤ - ٥٥٥.

(١١) ابراهيم عاكف الالوسي: ولد في بغداد عام ١٨٩٨، اكمل دراسته الاولية في المدرسة السلطانية ببغداد سنة ١٩١٩، ثم اكمل دراسة الطب في كلية حيدر باشا العسكرية في استانبول، وتخرج منها برتبة ملازم اول طبيب في الجيش العثماني، ثم عاد الى بغداد عام ١٩٢٢ ليمارس الطب في مصلحة الصحة العامة التابعة للواء بغداد، وخدم في مستشفى لواء كربلاء خلال الاعوام (١٩٢٣-١٩٢٦م)، ثم عاد ليعمل في مستشفى المجيدية للأعوام ١٩٢٦-١٩٣٠، ثم اصبح في عام ١٩٣٠ رئيسا لصحة لواء ميسان، وفي عام ١٩٣١ مدير الصحة العامة، ورئيس صحة لواء البصرة عام ١٩٣٢، اختاره حمدي الباجه جي وزيراً للمعارف في ٤ حزيران ١٩٤٤ استمر بوزارة الباجه جي الثانية إلى ٢٣ شباط ١٩٤٦ أنتخب في الوقت نفسه نائباً عن لواء بغداد ١٩٤٤ وعاد بعد خروجه من الوزارة مديراً عاماً للصحة آذار ١٩٤٦ فمديراً عاماً للشؤون الاجتماعية في أيار ١٩٤٦ نقل إلى السلك الخارجي فعين وزيراً مفوضاً في ديوان وزارة الخارجية تشرين الأول ١٩٤٨ أوفد وزيراً مفوضاً في الشام في تشرين الثاني ١٩٤٨ ثم في أنقرة شباط ١٩٥٠ رفع لدرجه سفير في أنقرة في حزيران ١٩٥٣ إلى كانون الثاني ١٩٥٦ وعاد مديراً عاماً للطب الوقائي في وزارة الصحة ببغداد لكنه أثر إحالة نفسه على التقاعد في شباط ١٩٥٦ عين عضواً بمجلس الأعيان في تشرين الأول ١٩٥٧ اعتزل الحياة العامة بعد احداث ١٤ تموز١٩٥٨، توفي عام ١٩٨٥. للمزيد ينظر: **http://doctorsiraqi.blogspot.com/2015/03/1898-1985-1921.html**

(١٢) أديب توفيق الفكيكي، تاريخ أعلام الطب العراقي الحديث، ج١، شركة المنصور، بغداد، ١٩٨٩م، ص٤٠.

(١٣) مزيد من التفاصيل ينظر: مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣م (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠٠١)م، ص ٢٥٧- ص ٢٧٠.

(١٤) للمزيد من التفاصيل عن مشروع سلطة الاحتلال البريطاني هذا ومعارضة الرئيس ولسن - رئيس الولايات المتحدة الامريكية- لهذا المشروع ينظر: خيري العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية (بغداد: د.م، ١٩٢٥)م، ج٣، ص٥٠ ؛ عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، سنة ١٩٢٠م (بغداد : مطبعة دار السلام، ١٩٧٥)م، ص٦٦.

(١٥) حسين هادي جواد النقيب، ولد في النجف الاشرف عام ١٨٩٠، شارك في ثورة العشرين العراقية، مثل لواء كربلاء في المجلس النيابي في الدورات الانتخابية السادسة والتاسعة والعاشرة والثانية عشرو، توفي عام ١٩٨١، للمزيد ينظر: طارق شيحان العقيلي،

موقف نواب كربلاء في المجلس النيابي العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ٢٠١٠، ص٤٧.

(١٦)محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧م، الجلسة (٨)، ص ٩٥.

(١٧)مستشفى الفرات الأوسط (الكوفة): أنجز هذا المشروع و افتتح عام ١٩٤٧م والغرض منه هو توفير الخدمات الصحية للواء كربلاء والديوانية والحلة ويقع مباشرة على الضفة الغربية لنهر الفرات وتبلغ مساحته (٢٦) إلف متر مربع مع الحدائق ويحتوي على ثمان ردهات كبيرة لـ(٣٦٠) سريرا نصفها للرجال و النصف الأخر للنساء و الأطفال. و(٥٤) غرفة للمعالجات الخاصة والعمليات الصغرى والكبرى و الإدارة و الأطباء و الممرضين. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الستار شنين الجنابي، م س، ص٥١١ و٥٨٠.

(١٨)د.ك.و، محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠م، الجلسة (١٩) في ٥/ ٣/ ١٩٥١م، ص ٢٧٥.

(١٩)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥م، الجلسة (١٤) في ٥/ ١/ ١٩٥٥م،ص ٢٧١.

(٢٠)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨م، الجلسة (٤٠) في ١٢/ ٥/ ١٩٤٩م، ص ٦٦٣.

(٢١)محمد جواد الخطيب: ولد في كربلاء عام ١٩١٠، تخرج في كلية القانون، اصبح في عام ١٩٣٠ السكرتير العام لحزب الاحرار، انتخب نائبا عن لواء كربلاء في الدورة الانتخابية الثالثة عشر (١٩٥٢-١٩٥٣م) توفي عام ١٩٩٥، للمزيد ينظر: ياسين عباس حمد، الأوضاع الصحية في لواء كربلاء ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص٤٣.

(٢٢)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢م، الجلسة (٢٩) في ١٩/ ٥/ ١٩٥٣م، ص٥٨٥.

(٢٣)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٢-١٩٥٣م، الجلسة (١٤) في ٢٩/ ٣/ ١٩٥٣م،ص٢٢٠.

(٢٤)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤م، الجلسة(٢٤) في ١٢ مايس١٩٥٣م، ص٤٥٣.

(٢٥)محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥م، الجلسة (١٤) في ١/ ٥/ ١٩٥٥م، ص٢٧٣-٢٧٤.

(٢٦)م س، ص ٢٨١.

(٢٧)م س، ص٢٧٤.

(٢٨)م س، ص٢٨١.

(٢٩)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧م، الجلسة (٤٣)في ١٦ تموز ١٩٤٧م، ص٨٨٣.

(٣٠)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣م، الجلسة (٢٩)، ص٥٨٥.

(٣١)مرض الملايا: مرض وبائي تنتشر فيروساته في الاهوار والمستنقعات، وحشرة البعوض تنقل فيروسات الملاريا الى البشر، وهذه الاصابة تؤدي الى تضخم الكبد والطحال وفقر الدم وكثير ما يؤدي الى وفاة الاطفال وكبار السن المصابين. مزيد من التفاصيل ينظر: متي عقراوي، العراق الحديث ١٩٣٦م. تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية، تعريب: مجيد خدوري ومتي عقراوي (بغداد: مطبعة العهد، ١٩٣٦) م، ص٢١٢-٢١٦.

(٣٢)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥م، الجلسة (٣٦) في ٢٦ شباط ١٩٣٦م، ص٦٢٨.

(٣٣)هذه المناطق كانت جزء من قضاء النجف حيث إن

معظم الأراضي الزراعية فيها كانت ملكيتها لأعيان وملاكي النجف مثل شلاش وغيره استمرت ارتباطاتهم بهذه المناطق وكذلك زعماء هذه المناطق وملاكيها اجتماعيا واقتصاديا على الرغم من فصلها من قضاء النجف فإن حاضرتهم ومدينتهم هي النجف الاشرف حيث إن معظمهم لهم بيوت واسر في مركز النجف فلا غرو من نواب لواء كربلاء أن يستمروا في الدفاع عن هذه المناطق كما مر بنا خلال البحث.

(٣٤) الكنين : نوع من أنواع العقار لعلاج الملاريا ويعطى للمصابين على شكل حبوب، للمزيد من التفاصيل: عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف الاجتماعي، ص٥٧٤.

(٣٥) د.ك.و، محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧م، الجلسة (٨) ١١ مايس ١٩٢٧م، ص٩٦٣- ص٩٦٤.

(٣٦) م س، ص٩٦٥.

(٣٧) م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥م، الجلسة (٤٧) في ٢٦ آذار ١٩٣٦م، ص٨٣٤.

(٣٨) هنري فوستر، م س، ج٢،ص٤٣٢.

(٣٩) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣م، الجلسة (٢٥) في ٥ حزيران ١٩٣٣م، ص٢٨٦.

(٤٠) م س، ص٢٨٦.

(٤١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧م، الجلسة الثامنة في ١١ مايس ١٩٢٧م، ص٩٦٨.

(٤٢) م س، ص ٩٦٩.

(٤٣) م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥م، الجلسة (٤٧) في ٢٦اذار ١٩٣٦م، ص٨٣٤.

(٤٤) م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ـ ١٩٥٣م، الجلسة (١٩) في ١٩ / ٥/ ١٩٥٣م، ص ٥٥٦.

(٤٥) م س، ص ٥٦٢.

(٤٦) الصحة العامة: وهي الاجراءات الصحية التي تهدف الى منع انتشار الامراض ومنها اسبابها ورفع الكفاءة الجسمانية والعقلية لأفراد المجتمع، اما الغاية من علم الصحة العامة فهي تربية شعب سليم الجسم والعقل قوي البنية ذي حصانة ضد الامراض بوقايته منها جهد المستطاع وتخفيف ويلات الامراض حتى لا يصاب الفرد بالعاهة او العجز ومن ثم يكون عالة على المجتمع في فترة شيخوخته. ينظر: اسعد مفرج ولجنة من الباحثين موسوعة عالم السياسة، (بيروت: دار النشر ٢٠٠٦م NOBILIS)، ج٢٣، ص٢١٩- ٢٢٠.

(٤٧) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣م، الجلسة (٢٥) في ١٧ مايس ١٩٤٤م، ص٣١٩.

(٤٨) م س، ص ٣٢٠.

(٤٩) م س، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧م، الجلسة (١٠) في ١٧/ ٤/ ١٩٤٧م، ص١٤٤.

(٥٠) م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨م، الجلسة (٤٠) في ١٢/ ٥/ ١٩٤٩م، ص٦٦٣.

(٥١) م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ـ ١٩٥٣م، الجلسة (٢٩) في ١٩ / ٥/ ١٩٥٣م، ص٥٨٥.

(٥٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤م، الجلسة (٤٤) في ١٩/ ٤/ ١٩٤٩م، ص٤٠٥.

(٥٣) جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٣٠/ ٦/ ١٩٣٧م، نقلاً عن: رجاء كمونه، م س، ص ١٩٣.

(٥٤) د.ك.و، محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٨م، لسنة (١٦) في الأول من شباط ١٩٥٨م، ص٢٩٣.

(٥٥)محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧م، الجلسة (٤) في ١٦ آذار ١٩٣٧م، ص٤١.

(٥٦)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ـ ١٩٥٣م، الجلسة (٢٩)، في ١٩/ ٥/ ١٩٥٣م، ص ٥٥٦.

(٥٧)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧م، الجلسة (٤٢) في ١٥ تموز ١٩٤٧م، ص٧٦٦.

(٥٨)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ـ ١٩٥٣، الجلسة (٢٩) في ١٩/ ٥/ ١٩٥٣م، ص٥٨٥.

(٥٩)م س، ص٥٨٧.

(٦٠)محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ـ ١٩٥٥م، الجلسة (١٤) في ٥/ ١/ ١٩٥٥م، ص٢٧٢.

(٦١)محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية التاسعة، اجتماع عام ١٩٤٢م، محضر الجلسة الواحد والأربعون، ٢٦ حزيران ١٩٤٣م، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣م، ص ٢٧٢.

(٦٢)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨م، الجلسة (٤٠) في ١٢/ ٥/ ١٩٤٩م، ص٦٦٣.

(٦٣)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ـ ١٩٥٥، الجلسة (١٤) في ٥/ ١/ ١٩٥٥، ص٢٧٤.

(٦٤)حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الاشرف، المكتبة الحيدرية، ٢٠٠٧م، ج١٨،ص٩٦ـ ص٩٨.

(٦٥)محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ـ ١٩٥٥م، الجلسة (١٤) في ٥/ ١/ ١٩٥٥م، ص٢٧٤.

(٦٦)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٨م، الجلسة (١٦) في ١ شباط ١٩٥٨م، ص٢٩٣.

(٦٧)صالح صائب الجبوري(١٨٩٨-١٩٩٣م): سياسي عراقي وقائد عسكري ولد في بغداد، اكمل دراسته العسكرية في مدارس بغداد وإسطنبول، التحق في عام ١٩١٥ بالجيش العثماني، عين في اب ١٩٢١ في الفوج الثاني في الجيش العراقي، اوفد في أيلول عام ١٩٢٧ الى بريطانيا للالتحاق بأحد الوية الجيش البريطاني لمدة، بعد عودته امر جناح الرمي في مدرسة الأسلحة الخفيفة وضباط الصف، وعين في أواخر عام ١٩٣٣ بمنصب مرافق اقدم للملك غازي وهو برتبة مقدم ركن، واخذ يتدرج في المناصب الإدارية والعسكرية حتى وصل الى امر اللواء الأول واللواء الخامس ثم ضابط ركن اول للفرقة الثانية في كركوك، احيل على التقاعد في التاسع عشر من اذار ١٩٣٩، ثم عاد الى الخدمة العسكرية عام ١٩٤١ حتى وصل الى رتبة فريق ركن وهي اعلى رتبة في الجيش العراقي، ثم تولى رئاسة اركان الجيش العراقي عام ١٩٤٤، من بين مؤلفاته(محنة فلسطين واسرارها العسكرية والسياسية) و(صفحات من تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨م). للمزيد ينظر: **http://www.marefa.org/index.php/%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD_%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%88%D8%B1%D9%8A.**

(٦٨)م س، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ـ ١٩٥٥م، الجلسة السابعة في ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٤م، ص٨٨.

(٦٩)مؤيد إبراهيم الوندواوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٢، ص١٢٨.